

# رسالة المديرية العامة للضرائب

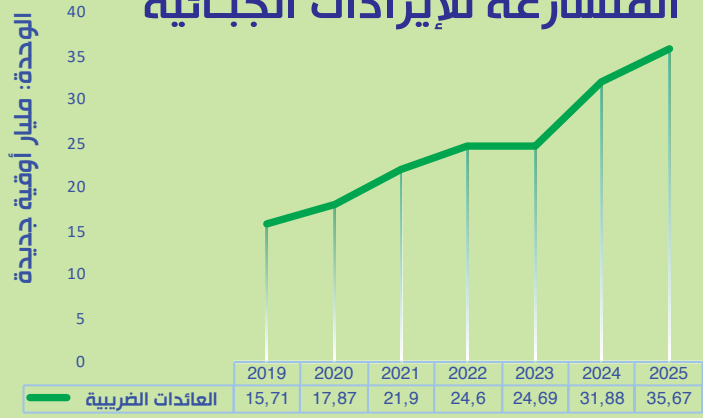
مارس 2026

العدد 14

WWW.IMPOTS.GOV.MR

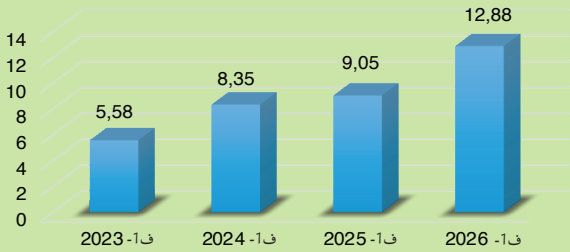


## سبع سنوات من التعبئة المتسارعة للإيرادات الجبائية



"تحسين سياسة تعبئة الموارد من خلال استكشاف الإمكانيات الجبائية غير المستغلة، وتبسيط السياسة الضريبية، ومواصلة رقمنة الإجراءات على مستوى الإدارات الضريبية لتجنب الاحتيال"  
طموحي للوطن، فخامة رئيس الجمهورية  
محمد ولد الشيخ الغزواني

## انطلاق واعدة للسنة المالية 2026



## الخطة الاستراتيجية

## للمديرية العامة للضرائب

# 2025-2029

التزام من أجل إدارة ضريبية عصرية  
ونظام ضريبي أكثر عدالة وإنصافاً

## تكريم مستحق للمتقاعدين ودفعة جديدة تتسلم المشعل



# في هذا العدد

3	وزير المالية يشيد بالدور المتميز للمديرية العامة للضرائب في تعبئة موارد الدولة
5	تطور العائدات الضريبية
7	النظام الجبائي في موريتانيا
9	الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب 2025-2029
13	تعزيز ورقمنة الإجراءات الجبائية
16	المستجدات التشريعية (2025-2026)، الاصدارات والمنشورات
18	أحداث ومستجدات المديرية العامة للضرائب
25	دليل المكلف بالضريبة



## المديرية العامة للضرائب

المديرية العامة للضرائب، شارع الوحدة الوطنية،

انواكشوط - موريتانيا . ص.ب: 54120

(/http://impots.gov.mr)

رئيس التحرير:

لمرابط ولد السيد،

مسؤول الخلية المكلفة بالاتصال

والتوجيه ونصح دافعي الضرائب

فريق التحرير:

سناطور خالد

فاطمة مباركة سيديا

داها منت بناهي

هندو منت عمارة

محمد الحافظ ديماني

محمد يحيى اليدالي



Digital Print  
wellade@gmail.com

تصميم وطباعة



## وزير المالية يشيد بالدور المتميز للمديرية العامة للضرائب في تعبئة موارد الدولة

أشاد معالي وزير المالية، السيد كوديورو موسى انكنور، بالدور المحوري الذي تضطلع به المديرية العامة للضرائب في تعبئة الموارد المالية للدولة، بما يضمن توفير الإمكانيات اللازمة لتغطية الأعباء العمومية وتعزيز استمرارية المرافق العامة.

وجاء ذلك خلال لقاء جمعه، يوم الاثنين 16 مارس 2026، بأطر المديرية العامة للضرائب، حيث أكد على الأهمية الاستراتيجية لمهامها في دعم الموارد العمومية، مبرزا أن جهودها اليومية تسهم بشكل مباشر في تمكين الدولة من تمويل الخدمات الأساسية، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ البرامج التنموية، بما ينعكس إيجابا على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبهذه المناسبة، هنأ معاليه كافة موظفي المديرية العامة للضرائب على النتائج المتميزة المسجلة خلال سنة 2025، والتي تجاوزت الأهداف المحددة في قانون المالية، كما أشاد أيضا بالانطلاقة الواعدة التي تميزت بها بداية سنة 2026، حيث تجاوزت الإيرادات الضريبية، إلى غاية 13 مارس، ما مجموعه 9,7 مليار أوقية جديدة، مقابل 5,7 مليار أوقية جديدة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي سياق متصل، شدد معالي الوزير على ضرورة التقيد الصارم بالضوابط المهنية، والتحلي بأعلى معايير السلوك الوظيفي، بما يستجيب لتطلعات المواطنين وينسجم مع التوجيهات العامة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، كما وردت في برنامجه "طموحي للوطن".

وأكد في ختام كلمته حرص وزارة المالية على مواصلة دعم المديرية العامة للضرائب ومواكبة مسار تحديثها، بما يعزز كفاءتها ويرتقي بأدائها، مجددا تقديره لجهود كافة العاملين بها، ومعربا عن ثقته في قدرتهم على مواصلة هذا المسار بنفس روح المسؤولية والالتزام بخدمة المصلحة العامة.

وقد جرى هذا اللقاء بحضور الأمين العام للوزارة، السيد جالو ممدو عبد الله، إلى جانب المدير العام للضرائب، السيد المختار السالم ولد المنى.

لدعم اتخاذ القرار، إضافة إلى تعزيز الرقابة الداخلية وتوحيد الإجراءات، ولذلك تم إبراز المستجدات التشريعية والتنظيمية لسنتي 2025 و2026 وما تضمنته من تدابير تهدف إلى توسيع الوعاء الجبائي، ومواكبة الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الشفافية والامتثال الطوعي.

ويخصص هذا العدد حيزا هاما للبعد البشري باعتباره ركيزة أساسية لنجاح أي إصلاح، من خلال تسليط الضوء على أنشطة التكوين ودعم القدرات، واستقبال دفعات جديدة من المراقبين والوكلاء، وتعزيز ثقافة الأداء والانضباط المهني، مع الحرص على الإشادة بدور الزملاء الذين استفادوا من حقهم في التقاعد.

كما يتناول أيضا الدور الذي لعبه التعاون الدولي مع الشركاء الفنيين والماليين في دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، من خلال توفير الدعم التقني، وتنظيم الدورات التكوينية وورش العمل المتخصصة، وإعداد الأدلة المرجعية والأطر المنهجية التي ساهمت في توحيد الممارسات ورفع جودة الأداء.

رئيس التحرير



يصدر هذا العدد مع بداية السنة المالية الجديدة 2026، بما تحمله من رهانات مرتبطة بتعزيز الاستقرار المالي، وتحسين جودة السياسات العمومية، وترسيخ أسس الحكم الرشيد، ولذلك سيتضمن الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب للفترة 2025-2029 باعتبارها مرجعا أساسيا لإعادة هيكلة وتحديث الإدارة الجبائية على المديين المتوسط والبعيد.

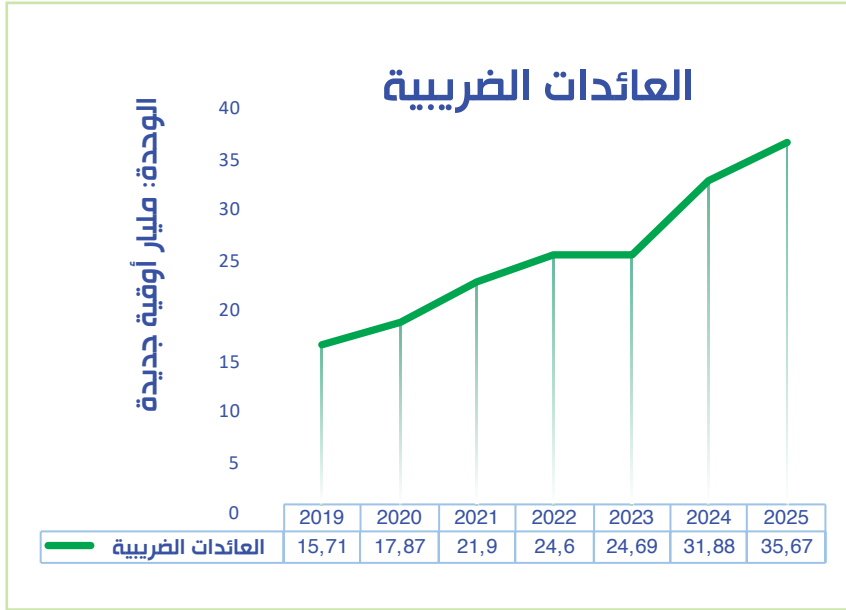
يستعرض هذا العدد خلفيات اعتماد هذه الخطة، وأهدافها الكبرى، ومنهجية إعدادها، والمرجعيات الوطنية والدولية التي استندت إليها، كما يسلط الضوء على محاورها الإصلاحية الرئيسية، الهادفة إلى تحسين تعبئة الإيرادات، وتعزيز العدالة الجبائية، وتطوير آليات التحصيل والرقابة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، كما يتناول الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تم اعتمادها لضمان تتبع تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها والتحكم في المخاطر المرتبطة بها.

كما يتضمن هذا العدد عرضا مفصلا للمكاسب التنظيمية والتقنية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، والتي شكلت قاعدة صلبة لإطلاق الإصلاحات الهيكلية الجديدة، مع تركيز خاص على الإنجازات المسجلة خلال سنة 2025.

وفي هذا السياق، يتطرق إلى جهود رقمنة الإجراءات الجبائية، وتحديث الأنظمة المعلوماتية، وتحسين سجل المكلفين بالضريبة، وتطوير أدوات التحليل الإحصائي

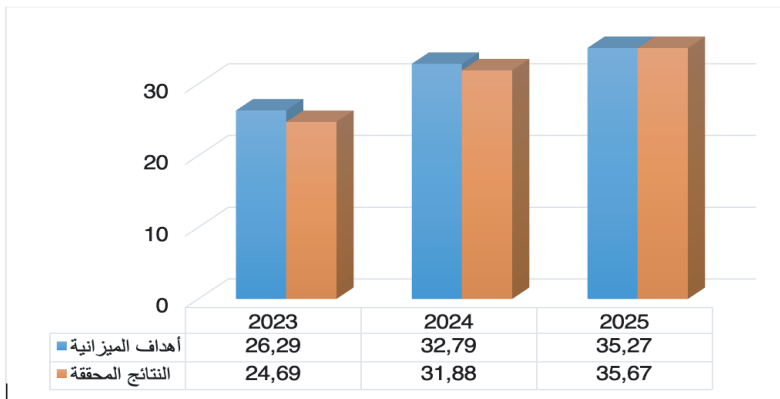
# تطور العائدات الضريبية

## 1. سبع سنوات من الإنجازات (2019-2025)



تجسد البيانات المالية خلال السنوات الأخيرة تطوراً مستمراً في قدرة المديرية العامة للضرائب على تعبئة الموارد الجبائية، حيث سجلت العائدات الضريبية نمواً استثنائياً من 15.71 مليار أوقية في عام 2019 لتصل إلى 35.67 مليار أوقية في عام 2025، وهو ما يمثل زيادة إجمالية معتبرة تتجاوز 127% خلال عقد واحد، وهو ما يعني تضاعفاً للمداخيل بنحو 2,27 مرة.

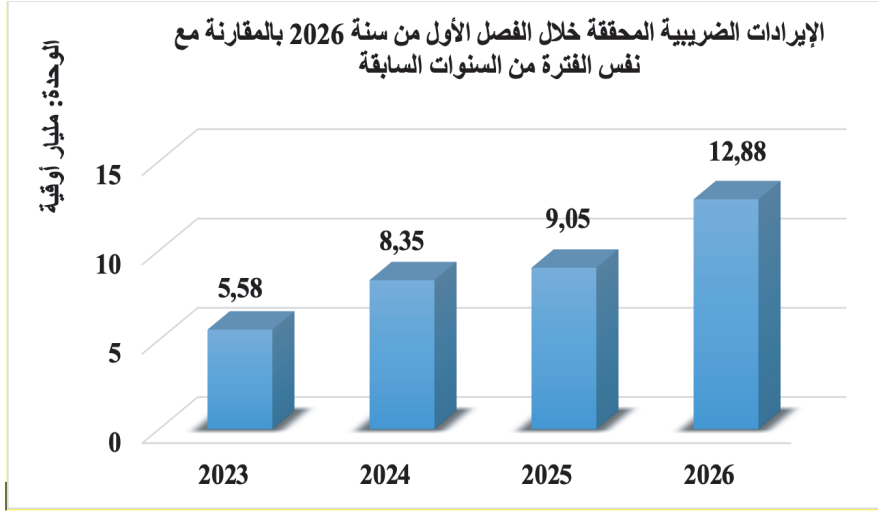
## 2. تطور نوعي واستدامة في الأداء: تحليل النتائج المحققة خلال (2023-2025)



شهدت العائدات المحققة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2023-2025) تطوراً نوعياً، حيث استطاعت الإدارة تحقيق 93,91% من أهدافها للسنة المالية 2023، وهو أداء تعزز بشكل ملحوظ في عام 2024 لتصل نسبة تحقيق النتائج إلى 97,22%، وفي السنة المالية

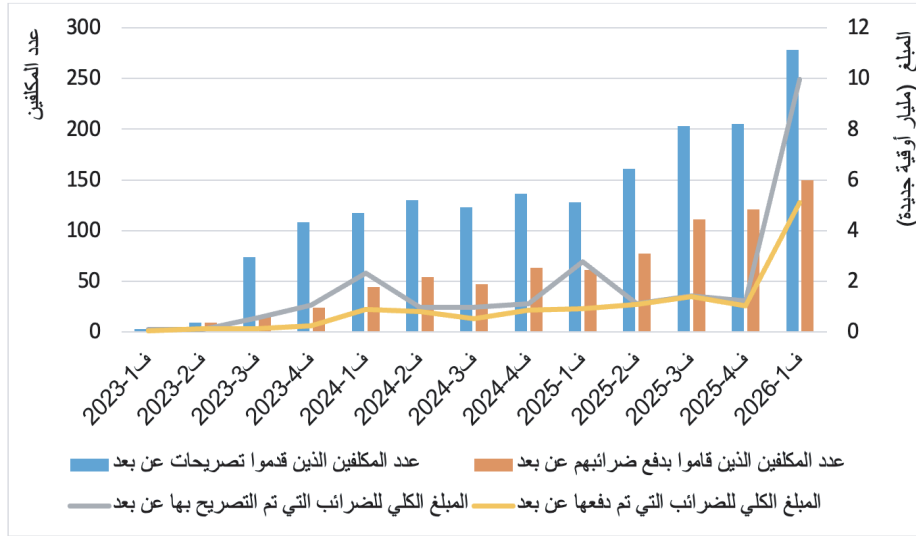
2025 تم تحقيق إنجاز استثنائي، حيث تم تجاوز التوقعات بنسبة تنفيذ بلغت 101,13%، محققة عائدات قدرها 35.67 مليار أوقية مقابل هدف قدره 35.27 مليار أوقية.

### 3. انطلاقة واعدة للسنة المالية 2026



تبين مؤشرات الفصل الأول للسنة المالية 2026 استمرار تطور الإيرادات بوتيرة عالية، حيث بلغت المحاصيل المحققة خلال هذه الفترة 12.88 مليار أوقية، مقارنة بـ 9.05 مليار أوقية في نفس الفترة من عام 2025، و8.35 مليار أوقية في عام 2024، وهو ما يمثل نسبة تطور إيجابية ومتميزة قدرها 42.32% مقارنة بالسنة الماضية.

### 4. تطور متسارع في اعتماد الخدمات الرقمية للتصريح والدفع



منذ اعتمادها سنة 2023، شهدت خدمات التصريح والدفع عن بعد تطوراً ملحوظاً بما يعكس انتقالها من مرحلة تجريبية محدودة إلى آلية معتمدة بشكل متزايد من طرف المكلفين، حيث عرف عدد المنخرطين ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة، كما سجل عدد المكلفين الذين قاموا بعمليات

دفع إلكترونية نمواً منتظماً، وهو ما يعكس تنامي الثقة في هذه الخدمة وتوسع قاعدة مستخدميها.

كما عرفت المبالغ المحصلة عبر الدفع الإلكتروني نمواً معتبراً، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي لهذه الآلية على تحسين انسيابية التحصيل الجبائي، وتأكيد قدرتها على استيعاب مجمل العمليات الجبائية، حيث تدعم هذه المؤشرات ما تم تسجيله من تسهيل للإجراءات وتقليل للتنقلات، بما يعزز دور التصريح والدفع عن بعد كأداة لتقريب الإدارة من المكلفين وتحسين فعالية التحصيل.

# النظام الجبائي في موريتانيا

لقواعد التصاعدية والتناسبية في تحديد العبء الضريبي وسعيه الي تبسيط المساطر الجبائية. ومن جهة أخرى، فإن مبدأ الشرعية الجبائية يبقى ضماناً أساسية لحماية حقوق المكلفين، حيث لا يمكن فرض أي ضريبة إلا بموجب القانون، وهو ما يحول دون فرض أي أعباء مالية خارج الإطار التشريعي تجسيدا لمبدأ الرضا بالضريبة، وعليه فإنه لا يمكن للإدارة الجبائية أن تنشئ ضريبة أو تعدل وعاءها أو معدلها أو شروط تحصيلها إلا بناء على نص قانوني صريح صادر عن السلطة التشريعية، حسب ما تنص عليه المادة 57 من الدستور التي تعترف للبرلمان بسلطة إنشاء الضرائب وتعديلها، من خلال قانون المالية الذي يشكل الأداة القانونية الأساسية لتنفيذ السياسة الجبائية للدولة.

تمثل الضرائب مصدراً حيوياً لتغطية الأعباء وضمان استمرارية المرافق العمومية بما يكفل للدولة القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، فالضريبة ليست مجرد أداة مالية لتعبئة الموارد، بل تشكل ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة، لما لها من دور في إعادة توزيع الدخل، وتمويل السياسات العمومية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق، يقوم النظام الجبائي في موريتانيا على أسس قانونية ودستورية واضحة، تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات تعبئة الموارد وحماية حقوق المكلفين بالضريبة، في إطار من العدالة والشفافية والمساواة.

## 1. التكريس الدستوري لمبدأ المساواة أمام الضريبة

إن الضريبة، في جوهرها، ليست مجرد اقتطاع مالي تفرضه السلطة العامة، بل هي تعبير عن علاقة قانونية واجتماعية تربط المواطن بالدولة، تقوم على أساس تبادل الحقوق والواجبات، وهو ما يكرسه الدستور الموريتاني لسنة 1991 حيث نصت المادة 20 منه على أن "المواطنين متساوون في أداء الضريبة، وعلى كل واحد منهم أن يشارك في التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية"، كما أكدت نفس المادة أنه "لا تفرض ضريبة أياً كانت إلا بموجب قانون". وعليه يعتبر مبدأ المساواة أمام الضريبة أحد أسس العدالة الجبائية، وهو يعني إخضاع المكلفين لنفس القواعد القانونية مع مراعاة اختلاف أوضاعهم الاقتصادية وقدرتهم التكليفية، بما يحقق الإنصاف ويمنع أي نوع من التمييز بين المكلفين.

يتجلى انسجام النظام الضريبي الذي تقره المدونة العامة للضرائب مع هذا المبدأ من خلال اعتماده

## 2. النظام الجبائي الموريتاني نظام تصريحي

يقوم النظام الجبائي في موريتانيا على أساس التصريح، حيث يجب على المكلف أن يبادر بالإقرار بدخله أو رقم أعماله أو عناصر وعائه الضريبي ضمن الآجال القانونية المحددة، وعلى أساس ذلك يتم حساب الضريبة المستحقة، وهو ما يمنح للمكلف مجموعة من الضمانات والحقوق، من أبرزها قرينة حسن النية وقرينة افتراض صحة التصريحات المقدمة، ما لم يثبت العكس، لكن في مقابل ذلك، تحتفظ الإدارة الجبائية بحق الرقابة والتدقيق بهدف التحقق من صحة التصريحات وضمان احترام القواعد القانونية وحماية مصالح الخزينة العمومية.

تمارس الرقابة الجبائية في إطار قانوني ينظمه قانون الإجراءات الجبائية، الذي يحدد بدقة شروط

## 4. التدرج في النزاعات الضريبية لضمان حقوق المكلفين

يتضمن النظام الجبائي الموريتاني منظومة متكاملة من الآليات القانونية لمعالجة النزاعات الجبائية تضمن للمكلف الذي يعتقد أنه كان محل تسوية ضريبية غير مؤسسية قانوناً، تقوم على مبدأ التدرج في الطعون، بالشكل الذي يسمح بتسوية الخلافات في إطار من المرونة والنجاعة ضمن آجال معقولة، مع توفير الضمانات الكفيلة بحماية حقوق الطرفين.

ويجسد هذا التدرج خياراً أساسياً يهدف إلى إعطاء الأولوية لمعالجة النزاعات على المستوى الإداري، باعتباره فضاء ملائماً لتصحيح الأخطاء المحتملة، وتدارك الأخطاء التي قد تشوب تحديد الوعاء الضريبي، كاحتساب إيرادات غير خاضعة أو رفض خصومات مبررة، أو بسبب الإخلال بالإجراءات الإلزامية التي يفرضها القانون، مثل عدم احترام مسطرة التصحيح التحججي، وهو ما يتيح للإدارة إمكانية مراجعة قراراتها متى ثبت عدم مشروعيتها، وهو ما يعزز الثقة المتبادلة ويحد من النزاعات القضائية.

ويظل اللجوء إلى القضاء متاحاً للمكلف عند استفاد طرق الطعن الإداري وتعذر التوصل إلى تسوية ودية مع الإدارة الضريبية، باعتباره الضمانة الدستورية النهائية لحماية الحقوق والفصل في النزاعات، وبما يكرس التوازن بين مقتضيات فعالية الإدارة الجبائية ومتطلبات العدالة الجبائية.

هيئة التحرير

وإجراءات التدخل، وآجاله، وضماناته، بما يكفل التوازن بين سلطات الإدارة وحقوق المكلفين، وفي هذا الإطار، يتضمن ميثاق المكلف بالضريبة مختلف الإجراءات الواجب احترامها، ويحدد كل الحقوق والواجبات أثناء إجراءات الرقابة، بما يضمن إرساء علاقة قائمة على الاحترام المتبادل والشفافية.

## 3. إجراءات الرقابة الضريبية

تبدأ إجراءات الرقابة بتوجيه إشعار بالتدقيق إلى المكلف، يتم تسليمه وفق الأشكال القانونية ويكون مرفقاً بنسخة من ميثاق المكلف بالضريبة، وهو ما يتيح للإدارة مباشرة إجراءات التدقيق في عين المكان، حيث تقوم فرق الرقابة بفحص تصريحات المكلف ووثائقه المحاسبية ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة لديها مع تمكنه من تقديم التوضيحات والملاحظات التي يراها ضرورية، وعند انتهاء هذه المرحلة يتم توجيه إشعار أولي بالتصحيح للمكلف، يتضمن التبريرات القانونية والأسس المعتمدة، مع منحه مهلة 15 يوماً للرد وتقديم ملاحظاته أو إبداء قبوله، والتي بعد دراستها تقوم الإدارة، عند الاقتضاء، بتأكيد التصحيح الضريبي.

وتتدرج إجراءات الرقابة بصفة عامة ضمن مقارنة قائمة على تحليل المخاطر، بما يسمح بتوجيه الجهود نحو الحالات التي تتطوي على احتمالات أكبر لعدم الامتثال، مما يساهم في ترشيد الموارد، وتحسين فعالية التدخلات، وتقليل الأعباء الإدارية على المكلفين الذين يحترمون التزاماتهم الجبائية.

# الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب 2029-2025

التزام من أجل إدارة ضريبية عصرية  
ونظام ضريبي أكثر عدالة وإنصافاً



"تحسين سياسة تعبئة الموارد من خلال استكشاف الإمكانيات الجبائية غير المستغلة، وتبسيط السياسة الضريبية، ومواصلة رقمنة الإجراءات على مستوى الإدارات الضريبية لتجنب الاحتيال"

طموحي للوطن، فخامة رئيس الجمهورية  
محمد ولد الشيخ الغزواني

## 1. الإدارة الضريبية في صميم التحولات الاقتصادية

وترتكز عملية تحديث الإدارة الضريبية على عصنة أساليب العمل، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين إجراءات التحصيل، حيث تؤدي رقمنة الخدمات الجبائية دوراً محورياً في هذا المسار، من خلال تسهيل الإجراءات على المكلفين بالضريبة، وتعزيز قدرات المراقبة الجبائية، وتسريع معالجة التصريحات وعمليات الدفع.

كما تولي الخطة الاستراتيجية أهمية قصوى للعدالة الضريبية، بما يضمن توزيعاً منصفاً للأعباء الجبائية بين مختلف فئات المكلفين، وهو ما يتطلب تحسين حكامه الأنظمة الجبائية الخاصة، وتعزيز التعاون الجبائي الدولي لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين.

### 3. مكاسب نوعية تشكل اساساً للإصلاحات المستقبلية

يُظهر تحليل أداء الإدارة الضريبية تطوراً ملحوظاً، مدفوعاً بتحديث تدريجي لآليات العمل واعتماد أدوات وممارسات أسهمت في تحسين أداء المديرية العامة للضرائب. وقد مكنت هذه الإصلاحات من تعزيز الأسس التشغيلية والتكنولوجية والتنظيمية، وأفضت إلى إعادة هيكلة توزيع المهام بما ينسجم مع المعايير الدولية.

وتعكس النتائج التشغيلية المنجزة صلابة الآليات المعتمدة، حيث تعكس معدلات التحصيل المسجلة خلال السنوات الأخيرة القدرة على بلوغ الأهداف المحددة.

وبالتوازي مع ذلك، ساهم الانفتاح والتعاون الدولي في تطوير الإطار المرجعي للعمل الجبائي، خاصة في مجالات أسعار التحويل والاتفاقيات الجبائية، بما يدعم انسجام الإدارة مع الممارسات الدولية والاستفادة من الأدوات التحليلية العصرية بالتعاون مع العديد من الشركاء على غرار وكالة خبراء فرنسا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد مكن توحيد نموذج التصريحات الجبائية سنة 2023 من تجميع عدة تصاريح ضمن نموذج موحد،

تمرّ موريتانيا بمرحلة مفصلية من مسارها التنموي، تتسم بإرادة واضحة لتعزيز المالية العمومية مع دعم النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، يسعى نظامنا الجبائي إلى توفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، من خلال تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الجبائية.

يندرج اعتماد الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب للفترة 2025-2029 في سياق يتسم بتسارع التحولات الاقتصادية، ولذلك تعمل المديرية العامة للضرائب على تحديث إدارتها وتعزيز أدائها، بالاعتماد على الأدوات الرقمية الجديدة ومراجعة الإجراءات الداخلية بالشكل الذي يسمح بتحديد أفضل للأدوار والمسؤوليات، وإرساء آليات فعالة للمتابعة والتحليل بما يساهم في تحسين فعالية التسيير والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتعزيز الشفافية.

تستمد هذه الخطة الاستراتيجية مرجعيتها من التزامات فخامة رئيس الجمهورية ومن إعلان السياسة العامة للحكومة لسنة 2024، كما تتسجم مع الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والازدهار المشترك (2016-2030)، وتستند إلى النتائج الأولية للخطة التوجيهية لإصلاح المالية العمومية (2021-2025) وإلى نتائج تقييم TADAT لسنة 2022. كما تأخذ بعين الاعتبار توصيات الشركاء الفنيين للمديرية العامة للضرائب وتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

## 2. رؤية نحو الفعالية والعدالة الضريبية

يتمثل الهدف الأساسي للخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب 2025-2029 في تحسين مردودية وتعبئة الإيرادات الجبائية بما يضمن مساهمة مستدامة في تمويل الأعباء العمومية ودعم التنمية الاقتصادية للوطن، ولتحقيق هذا الهدف، تعتمد المديرية مقارنة متكاملة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الحوكمة، وتسريع التحول الرقمي.

مما ساهم في تبسيط الإجراءات على المكلفين وتيسير معالجة المعطيات الجبائية. وفي السياق نفسه، مكنت عملية توثيق الإجراءات من إعداد دليل للمنازعات الجبائية ودليل للتحصيل الجبائي سنة 2025 وتوحيد الممارسات والتحكم في الآجال القانونية وتعزيز الشفافية.

كما خضع السجل الوطني للمكلفين لمراجعة مستمرة وشاملة، ركزت على تعزيز مصداقية الرقم التعريفي الجبائي وتوضيح إجراءات التسجيل، وفي هذا الإطار، يشكل الربط البيني بين النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب ونظام الحالة المدنية تقدماً مهماً، أسهم في تأكيد المعلومات وتقليل مخاطر ازدواج الرقم الضريبي.

وتعدّ عملية توثيق إجراءات الرقابة الداخلية، المنسجمة مع أفضل الممارسات الدولية، رافعة أساسية للعصرنة، إذ تعزز قابلية التتبع، وتوحيد الممارسات، ونوعية العمليات الجبائية، بما يدعم الحكامة الداخلية ويساهم في إدارة أكثر مصداقية وشفافية وأماناً.

كما يمثل تحديث أنظمة المعلومات أحد أبرز المكاسب المحققة، حيث يضمن نظام "جباية" تنفيذ كل العمليات الجبائية، في حين تعمل "منصة التصريح والدفع الإلكترونيين: على تركيز جزء متزايد من التصريحات وعمليات السداد، مما يقلص هامش الخطأ، ويعزز تتبع العمليات، ويدعم مصداقية المعطيات الجبائية.

وتشكل هذه المكاسب رصيماً استراتيجياً مهماً يمكن المديرية العامة للضرائب من مواصلة مسار العصرنة على أسس قوية ويجعل من تعزيزها ضرورة لضمان مصداقية النظام الجبائي.

#### 4. أربعة محاور إصلاحية من أجل إدارة ضريبية عصرية في خدمة التنمية

تحدد الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب 2025-2029 التوجهات الكبرى والإجراءات ذات الأولوية التي ستوجه تطور الإدارة الجبائية خلال السنوات الخمس المقبلة، بهدف إدراجها في ديناميكية إصلاح وابتكار تركز على

تبسيط الإجراءات، ورقمنة الخدمات، وتعزيز الامتثال الضريبي، مع ترسيخ علاقة الثقة مع المكلفين، وتعزيز الشفافية والإنصاف وجودة الخدمات.

ولتحقيق الهدف العام المتمثل في تحسين تعبئة الإيرادات مع تعزيز العدالة الضريبية، تم تحديد أربعة محاور استراتيجية تهدف إلى إحداث تحول عميق في النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية. ولذلك تسعى المديرية العامة للضرائب، من خلال اعتماد قواعد منسجمة مع أفضل الممارسات الدولية، إلى إرساء إطار جبائي مشجع على الاستثمار ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

#### أ. تحديث الإجراءات وتعزيز الوظائف الأساسية

يركز هذا المحور على تحسين العمليات الجبائية من خلال تبسيط الإجراءات، وتعزيز الامتثال، وتحسين فعالية المراقبة والتحصيل، بما يتيح تسييراً أكثر انسجاماً قائماً على قواعد موحدة وأدوات حديثة واستغلال معمق للمعطيات الجبائية.

وتحتل الرقمنة مكانة محورية، عبر تعميم التصريح والدفع الإلكترونيين، وإطلاق نظام TaxView، ورقمنة الوثائق الجبائية، وتعزيز التواصل الرقمي مع الهيئات العمومية.

#### ب. تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الحكامة

يهدف هذا المحور إلى تزويد المديرية العامة للضرائب بإطار مؤسسي متماسك، وموارد بشرية مؤهلة، وبنيات تحتية حديثة، باعتبار أن أداء الإدارة الجبائية رهين بفعالية تنظيمها الداخلي، وكفاءة مواردها البشرية، وملاءمة وسائلها المادية.

#### ج. ترسيخ المواطنة الجبائية وتحسين التواصل

يركز هذا المحور على العلاقة مع المكلفين، حيث يعتمد نجاح النظام الجبائي على انخراطهم الطوعي. وفي نفس الإطار، يقوم تعزيز المواطنة الجبائية على شفافية التواصل، وسهولة الولوج إلى

## 6. رؤية استشرافية من أجل إدارة ضريبية حديثة

تمثل الخطة الاستراتيجية 2025-2029 مرحلة حاسمة في مسار تحديث المديرية العامة للضرائب، إذ ترسم معالم إدارة قائمة على الأداء والشفافية والإنصاف، مدعومة بتحول رقمي معمق ومهنية متزايدة في الممارسات.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة الإدارة على التكيف مع التحولات الاقتصادية، وتحسين تعبئة الموارد العمومية، والارتقاء المستدام بجودة الخدمات المقدمة للمكلفين.

ويظل نجاح هذه الخطة مشروطاً بالالتزام جماعي يشمل مختلف الفاعلين المؤسسيين والاقتصاديين والتقنيين، وبالمتابعة الدقيقة للإصلاحات وحسن إنجازها، وضمن انسجام آليات التوجيه، بما يعزز الثقة، ويدعم العدالة الجبائية، ويؤسس لإدارة ضريبية حديثة وفعالة .



المعلومة، وتحسين جودة الخدمات، من خلال اعتماد استراتيجية اتصال متعددة القنوات ونشر نصوص جبائية واضحة ومهينة.

## د. تعزيز العدالة الجبائية ودعم التوجه نحو الاقتصاد المصنف

يهدف هذا المحور إلى تعزيز أداء الإدارة الضريبية بما يرسخ مبادئ العدالة والشفافية، ويعزز انسجام عملها مع التحولات الاقتصادية، وذلك من خلال تحسين تسيير الأنظمة الاستثنائية، ومواكبة التحولات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، وتعزيز آليات إدماج القطاع غير المصنف، وتطوير نظام الفوترة، وتعزيز التعاون الجبائي الدولي.

## 5. نحو نظام فعال في مجال التتبع والتقييم والتحكم في المخاطر

تعتمد عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2025-2029 على هيكلة حكاما واضحة تضمن الانسجام والتوجيه ونجاعة الإصلاحات، حيث يتولى المدير العام للضرائب تحديد التوجهات الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها وضمن توافقها المستمر مع الأولويات الاقتصادية والمالية للدولة.

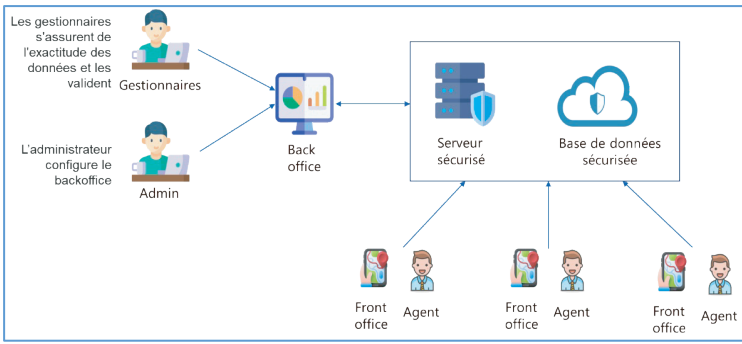
وتتطلع لجنة الإصلاحات الجبائية بدور تحليلي داعم لتطوير المنظومة الضريبية، من خلال دراسة مشاريع الإصلاح وتقييم انسجامها مع التوجهات الاستراتيجية واقترح التعديلات الضرورية لتعزيز فعاليتها. كما يركز تنفيذ الإصلاحات على إطار عملياتي منظم يحدد المسؤوليات، ويضبط مراحل الإنجاز، ويعتمد مؤشرات أداء دقيقة لقياس التقدم المحرز.

ويُدعم هذا الإطار بلجنة متابعة تتولى إعداد تقرير سنوي للأداء يقيم تقدم الإصلاحات وقياس أثرها ويحدد الفوارق المسجلة، كما يشكل تحديد المخاطر المحتملة والتحكم فيها عنصراً أساسياً، من خلال تعزيز الرقابة الداخلية، والتكوين المستمر، واعتماد آليات تأمين مناسبة عند الاقتضاء.

# تعزيز رقمنة الإجراءات الجبائية

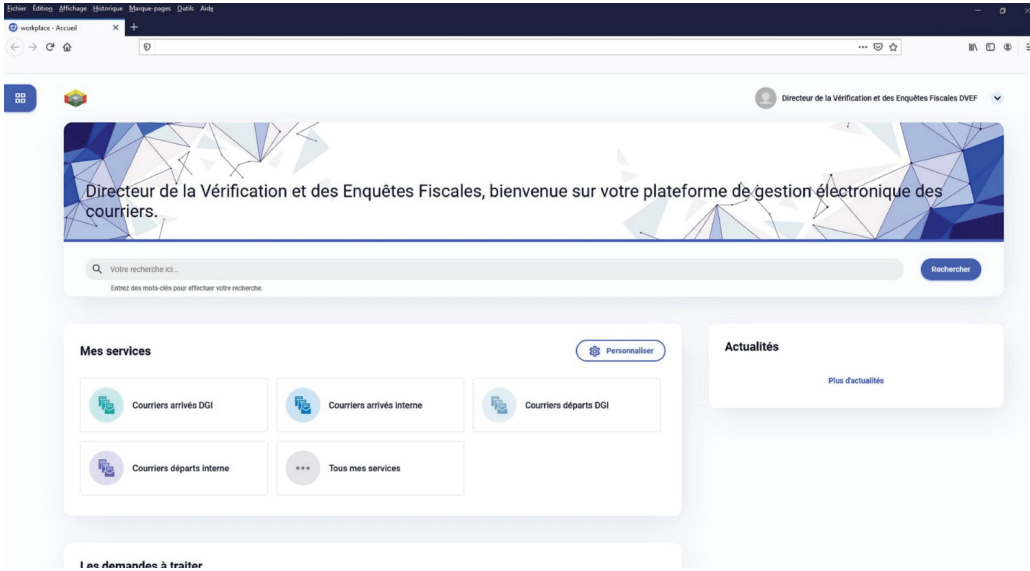
تتدرج رقمنة الإجراءات الجبائية ضمن ورشات الإصلاحات الكبرى التي التزمت بها المديرية العامة للضرائب في إطار خطتها الاستراتيجية 2025-2029، ويأتي هذا التوجه استجابة لمتطلبات متزايدة تتعلق بفعالية التسيير، وجودة المعلومة، وسرعة معالجة الملفات، بما يفرض اعتماد مقاربات جديدة قائمة على التكامل بين التنظيم الإداري والأنظمة الرقمية الحديثة وبالشكل الذي يمكن من تحسين التنسيق الداخلي والانتقال التدريجي من منطق المعالجة التقليدية إلى منطق التسيير الاستباقي المبني على التحليل والمؤشرات.

## 1. تحديث أنظمة التسيير وتحسين جودة المعطيات



اكملت الإدارة في المرحلة الأولى تحيين سجل المكلفين بالضريبة على مستوى إدارة الشركات الكبرى، في حين تسجل الإدارة الجهوية تقدما ملحوظا، خصوصا مع إحالة مسؤولية تحيين ملفات المكلفين إلى المسيرين بشكل مباشر، بما يعزز دقة المعطيات ويكسر مبدأ المسؤولية ويضمن موثوقية قاعدة البيانات الجبائية.

## 2. رقمنة المراسلات وتسيير الأرشيف



تم اعتماد التسيير الرقمي للمراسلات بكافة أنواعها، سواء الواردة أو الصادرة بين مختلف مصالح المديرية العامة للضرائب.

كما تم الشروع في رقمنة الأرشيف، مع اعتماد قواعد بيانات منظمة تصنف المستندات حسب النوع، السنة، والمصلحة المعنية، مما يتيح استرجاع المعلومات

بسرعة ودقة، ويمكن من تخزين نسخ احتياطية بشكل آمن يضمن حماية الوثائق من الضياع أو التلف. ويتوقع أن تعكس هذه الإجراءات على أداء الإدارة من خلال تقليص الوقت المستغرق في البحث عن الملفات والمستندات، وتسريع عمليات المعالجة، والحد من الأخطاء المرتبطة بالمعالجة اليدوية، كما تساهم في الحد من الاعتماد على الإجراءات الورقية، مما يقلل من التكاليف ويدعم شفافية العمليات ويسهل متابعة مدى الالتزام بالأجال المحددة ومعرفة مراحل معالجة كل ملف بدقة.

### 3. تعزيز النظام المركزي لتسيير الإجراءات الجبائية

عرف النظام المركزي لتسيير الإجراءات الجبائية تطورا ملحوظا، تمثل في تأمين الوثائق الصادرة عن

المديرية العامة للضرائب دون تدخل بشري مباشر، حيث تم تحقيق العديد من الإنجازات، نذكر منها:

- **تأمين الشهادات والإفادات الصادرة عن الإدارة العامة للضرائب:** مثل شهادة تسوية الوضعية الجبائية، شهادة الخضوع لضريبة القيمة المضافة، وشهادة عدم الخضوع لضريبة القيمة المضافة، ورقمنة إفادة رقم الأعمال وإفادة الإعفاء من الضريبة على السيارات.
- **تفعيل وتحسين استخدام "نظام جبائية" على مستوى إدارة الرقابة الجبائية:** بهدف تتبع عمليات الرقابة والتفتيش، بما في ذلك:
  - فتح حسابات رقمية لكافة المدققين،
  - إنشاء وحدة لمتابعة عمليات الرقابة الجبائية ضمن نظام التسيير الجبائي،
  - تفعيل آلية أرشفة وتسجيل إشعارات التصحيح الجبائي.
- **إعداد نموذج موحد لكافة الوثائق المتعلقة بالتصحيحات الجبائية:** بالنسبة للنظام المعلوماتي المستخدم على مستوى المسيرين.

### 4. إتاحة وسائل مرنة للتصريح والدفع



Identification contribuable

NIF \* Raison Social \*

NIF Raison Social

Nom Commercial \*

Nom Commercial

Numéro registre de commerce \*

Numéro registre de commerce

Email \* Téléphone \*

Email Téléphone

Adresse géographique \*

Adresse géographique

Forme juridique \*

Forme juridique

Identification du premier responsable

NNI \*

NNI

Nom / Prénom \*

Nom / Prénom

Qualité \*

Qualité

Email \*

Email

Téléphone \*

Téléphone

Vous avez déjà un compte ? [Se connecter](#)

تقريبا للمرفق العمومي تتيح هذه الخدمة مرونة أكبر للمكلفين في اختيار وسائل التصريح والدفع الملائمة لوضعياتهم، لا سيما بعد اعتماد المحافظ الإلكترونية، وهو ما سيسمح بمراعاة تنوع الأوضاع الجبائية، وتفاوت حجم النشاطات الاقتصادية في مختلف أرجاء الوطن، كما يسهم في تقليص آجال التصريح والدفع، والحد من التقلبات غير الضرورية نحو المصالح الجبائية وتحسين انسيابية عمليات التحصيل.

Direction Générale des Impôts

Langue: Français

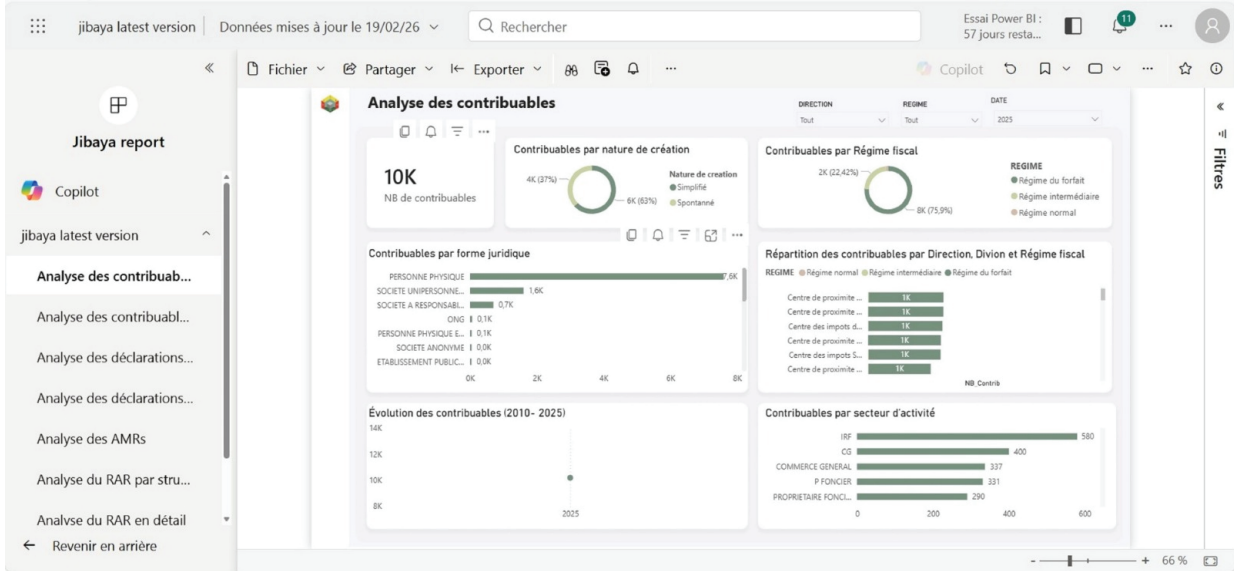
Liste des obligations fiscales

Attention : Votre profil fiscal est en cours de validation.

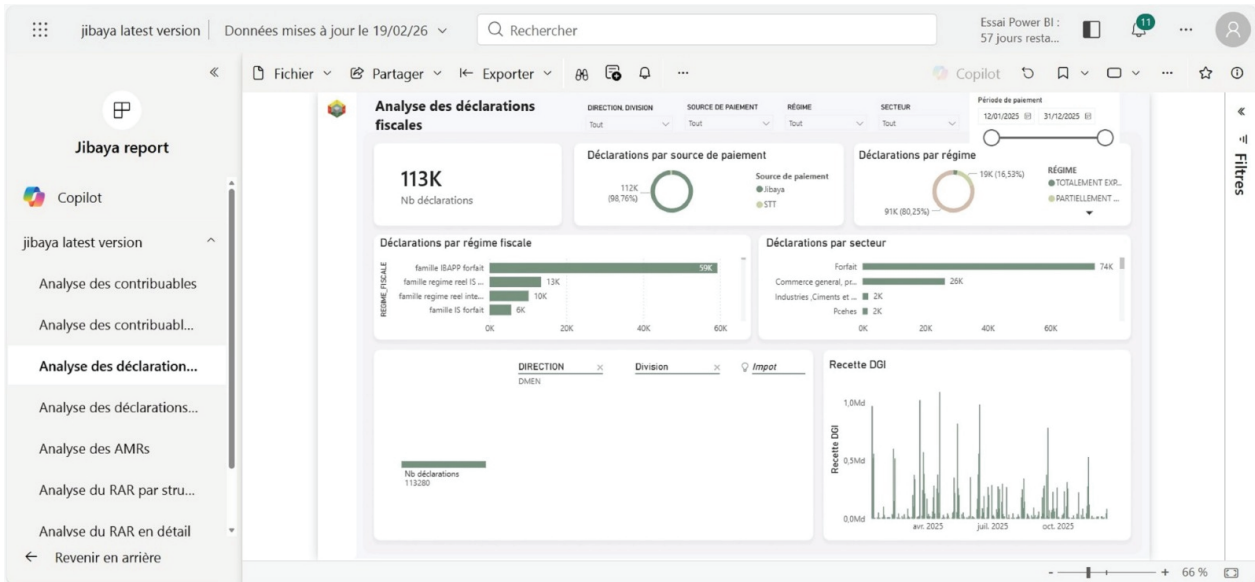
IS Impôt sur les sociétés	ITS Impôt sur les traitements et salaires	TA Taxe d'apprentissage	TVA Taxe sur la valeur ajoutée	RPNR Retenue sur les Personnes Non-Résidentes	Honoraires Déclaration des honoraires	PATENTE Taxe sur les activités professionnelles
TOF Taxe sur les opérations financières	IRCM-Ponctuel Impôt sur le Revenu des Capitaux Mobiliers Ponctuel	IRCM-Trimestriel Impôt sur le Revenu des Capitaux Mobiliers	DAS Déclaration Annuelle des salariés	Frais financier Déclaration des Frais financier	RPR Retenue sur les prestations rendues par les résidents	
Retenue sur les loyers la retenue sur les loyers	Fournisseurs Déclaration des fournisseurs	TV Usage Personnel TV Usage Personnel	ITS Supplémentaire Impôt sur traitements et salaires supplémentaire	TTE Taxe sur les Transactions Electroniques (TTE)		

## 5. إعداد التقارير البيانية ولوحات المتابعة الإحصائية

أنشأت الإدارة العامة للضرائب نظاماً رقمياً متكاملًا لمتابعة الإحصائيات الجبائية، يوفر البيانات بشكل آني، مع إمكانيات متقدمة لعرضها وتحليلها ومقارنتها، من أجل دعم اتخاذ القرار وتحسين التخطيط على أساس مؤشرات دقيقة وموثوقة، تغطي مختلف مجالات نشاط الإدارة الجبائية.



يمكن هذا النظام من تجميع المعطيات الإحصائية المتوفرة داخل المنظومة المعلوماتية وتنظيمها بما يسمح بقراءة أفضل لمستوى الأداء، وتتبع المؤشرات الأساسية، ورصد الاتجاهات العامة المرتبطة بالتحصيل، والامتثال، والرقابة، ونوعية الخدمات، كما يتيح المقارنة بين الفترات الزمنية، بما يعزز القدرة على التقييم الموضوعي للنتائج المحققة قياساً بالأهداف المسطرة.



## 6. إنشاء منصة للتواصل بين الموظفين

ومن جهة أخرى، تم إنشاء مجموعة تواصل إلكتروني تضم كافة موظفي المديرية العامة للضرائب وهو ما يتيح تحقيق تفاعل آني وتنسيق أفضل حول القضايا المهنية التي تهم الجميع.

# المستجدات التشريعية (2025-2026)، الاصدارات والمنشورات

## 2. إجبارية إشهار المعلومات الجبائية

كّرّس قانون المالية المعدل لسنة 2025 بموجب المادة L4 مكررة إلزامية إشهار المعلومات الجبائية الأساسية بشكل واضح ودائم، وهذا بهدف تعزيز الشفافية، ودعم ثقافة الالتزام والمسؤولية الضريبية، وتحسين التعريف بالأنشطة الاقتصادية وتتبعها، فضلا عن المساهمة في مكافحة الاقتصاد غير المصنف والأنشطة غير المصرح بها، وضمان تغطية أكثر فعالية لآليات التحقيق الضريبي الميداني.

وفي هذا الإطار، تضمن النص القانوني المعلومات الجبائية الواجب إشهارها، والتي تشمل على وجه الخصوص اسم المكلف أو اسمه التجاري، ورقم التعريف الضريبي الصادر عن المديرية العامة للضرائب، وعنوان المؤسسة أو المنشأة المعنية، إضافة إلى أرقام الهاتف أو أي وسيلة اتصال أخرى تتيح التعريف بالمكلف وتسهيل التواصل معه.

هذا، ويجب أن يتم هذا الإشهار باللغة العربية أو باللغتين العربية والفرنسية، وفق شروط تضمن وضوح المعلومات وسهولة الاطلاع عليها واستمراريتها، بما يخدم أهداف الشفافية والتحكم في الوعاء الجبائي.

## 3. الضريبة على المعاملات الإلكترونية

نص قانون المالية لسنة 2026 على استحداث إطار جبائي خاص بالمعاملات الإلكترونية، وذلك من خلال إدراج فصل جديد بموجب المادة 293 مكررة وما يليها، يتضمن إنشاء ضريبة على المعاملات الإلكترونية، تفرض على المبلغ الإجمالي للعملية قبل أي اقتطاع، وتحدد معدلاتها كما يلي:

- 0.1 % من المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع أو التحويل الإلكترونية،
- 10 % من العمولات وغيرها من المكافآت التي يتقاضاها الوكلاء المعتمدون مقابل الإيداعات النقدية المرتبطة بهذه العمليات.

## 1. إدراج الرسوم الانتقائية والاقتطاع من المنبع على بعض السلع، بما في ذلك الذهب

أدرج قانون المالية المعدل لسنة 2025 جملة من التدابير الضريبية الجديدة الرامية إلى إدماج ومعالجة الآثار السلبية المرتبطة ببعض المنتجات، وذلك من خلال اعتماد نظام الرسوم الانتقائية بديلاً عن ضريبة الاستهلاك التي كانت تُطبق سابقاً على الاستيراد، فضلاً عن تصحيح بعض أوجه عدم الاتساق التي كانت قائمة في مدونة الضرائب العامة فيما يتعلق بتطبيق هذه الضريبة. وتشمل المنتجات الخاضعة لهذه الرسوم، على سبيل المثال لا الحصر، الذهب المستخرج بطرق تقليدية أو شبه صناعية، والتبغ، والمشروبات الغازية، والمنتجات البترولية، والمشروبات الكحولية، وذلك في إطار سياسة جبائية تهدف إلى الحد من الآثار البيئية والصحية المرتبطة بإنتاج هذه المنتجات أو استهلاكها.

وفي السياق ذاته، نصّ قانون المالية المعدل على توسيع نطاق إلزامية الاقتطاع من المنبع ليشمل الرسوم الانتقائية المرتبطة بتسويق الذهب، حيث أسندت مسؤولية اقتطاع هذه الرسوم إلى الجهات العامة المخولة بتسويق الذهب، وإلى المشغلين الذين يمارسون أنشطة مماثلة، إضافة إلى كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج الذهب لصالح الغير. ووفقاً لأحكام المادة 134 من مدونة الضرائب العامة، يتم اقتطاع الرسوم الانتقائية بصورة منتظمة عند كل دفعة مرتبطة بعمليات التسويق أو بالإنتاج لحساب الغير، مع إلزام الجهات المعنية بإرسال قوائم شهرية مفصلة إلى الإدارة العامة للضرائب تتضمن الاقتطاعات المنفذة، وذلك بما يضمن تحصيل هذه الإيرادات الجديدة بكفاءة وشفافية وعدالة

## 4. الضريبة على العمليات المالية

في إطار التعديلات الأخيرة على النظام الضريبي تم رفع معدل الضريبة على العمليات المالية المطبقة على البنوك التي تستقدم المحافظ الإلكترونية من 16 إلى 20٪.

وتتدرج هذه التعديلات في إطار مواكبة التحولات الرقمية التي يشهدها الاقتصاد الوطني، وتعزيز عدالة النظام الجبائي، وضمان إدماج المعاملات الإلكترونية ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية للدولة، كما تهدف إلى تكريس التوازن بين متطلبات الشمول المالي وتعزيز الموارد الجبائية، من خلال اعتماد معدلات ضريبية معتدلة لا تؤثر على المستهلكين المباشرين، مع تعزيز آليات الرقابة على المعاملات المالية وتحسين تتبع المدفوعات.

وأخيراً، ستمكن هذه الإجراءات من



التحكم بشكل أفضل في التدفقات المالية التي تتم خارج القنوات المصرفية التقليدية، وإدماج المعاملات الرقمية المستحدثة ضمن المنظومة الجبائية، بما يكفل مساهمة القطاع الرقمي بشكل فعال في الإيرادات العمومية، ويضمن حصول الدولة على نصيب عادل من القيمة المضافة الناتجة عن هذه الأنشطة.

## 5. المصادقة على دليل الرقابة الداخلية للمديرية العامة للضرائب

اعتمدت المديرية العامة للضرائب دليلاً عملياً جديداً خاصاً بالرقابة الداخلية، يهدف إلى توحيد وتنظيم إجراءات الرقابة داخل المصالح الجبائية، وذلك انسجماً مع أفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال، حيث يشكل هذا الدليل مرجعاً عملياً لتأطير مختلف مراحل الرقابة الداخلية، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز مسارات التتبع والتوثيق، بما يساهم في تحسين جودة العمليات الجبائية، والرفع من مستوى الشفافية، وتقوية مصداقية التسيير.

# أحداث ومستجدات المديرية العامة للضرائب

## 1. مراسم حفل توشيح أطر المديرية العامة للضرائب

أشرف معالي وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، السيد عبد الله سليمان الشيوخ سيديا، وزير المالية وكالة، باسم رئيس الجمهورية، بتاريخ 20 فبراير 2026 على توشيح عدد من موظفي المديرية العامة للضرائب، حيث شمل كلا من:

- حماد حسن فال مدير ناصح، المؤسسات الكبرى بالإدارة العامة للضرائب،
  - الحاج آدمد يرك، مراقب ضرائب بإدارة الضرائب،
  - عزيزه بوه ستره، كاتبة إدارة،
- تدخل مراسيم هذا التوشيح في إطار تخليد الذكرى الخامسة والستين (65) للاستقلال الوطني.



## 2. المديرية العامة للضرائب تستقبل دفعة جديدة من وكلاء ومراقبي الضرائب



في إطار تنفيذ سياستها الرامية إلى تعزيز الموارد البشرية والرفع من كفاءة الأداء الإداري، استفادت المديرية العامة للضرائب، بموجب المذكرة رقم 00504 الصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2025 من دفعة جديدة مكونة من عشرين (20) مراقب وخمسة (5) وكلاء ضرائب.

وفور وصول هذه الدفعة، باشرت المديرية العامة للضرائب عملية التأطير والتأهيل تحت إشراف فريق من المديرين، وذلك بهدف ضمان اندماج مهني فعال وتمكين المنتسبين الجدد من الإلمام

بآليات العمل المعتمدة، حيث تلقى المعنيون شروحاتاً وعروضاً وافية حول سير العمل بمختلف الإدارات، مرفقة بوثائق توضيحية مكنتهم من الاطلاع المباشر على تفاصيل العمل الميداني.

وقد عبر المستفيدين عن ارتياحهم لأجواء الاستقبال وجودة التأطير وما ميز هذه المرحلة من تفاعل إيجابي وتجاوب من قبل المؤطرين، وهو ما سينعكس إيجابياً على مسارهم المهني وأفاقهم المستقبلية داخل القطاع. وقد تم دمج هذه الدفعة فعلياً في العمل، حيث أظهرت مستوى ملحوظاً من الجاهزية والتجاوب، بما يعزز قدرتهم على الإسهام الفعال في تنفيذ المهام الموكلة إليهم.



بصفتي مراقب ضرائب لدى إدارة المؤسسات الكبرى أعمل على توجيه المكلفين عبر منصة التصريح والدفع عن بعد، بهدف الرفع من نسبة إيداع التصريحات وتسديد الحقوق المرتبطة بها حسب الإجراءات القانونية، وقد قمت في الفترة الأخيرة بالتواصل مع أكثر من 160 مؤسسة استجاب منها أكثر من 100 مؤسسة حتى الآن. للإشارة فقد استفدنا من التكوين الذي نظمته الإدارة العامة للضرائب حول إجراءات الدفع والتصريح عبر المنصة المذكورة.

**السيد: الشيخ باي صهب جالو**



أعمل كمراقب ضرائب لدى إدارة المعلوماتية والدراسات والتكوين والإصلاح الجبائي، حيث أقوم بالمعاينات الميدانية للمؤسسات بعد تلقي المعلومات من طرف الشباك الموحد من أجل تسريع عملية منح رقم التعريف الجبائي. ومنذ التاسع من دجمبر 2025، قمت رفقة الفريق المكون من ستة عناصر بإجراء أكثر من 500 معاينة على مستوى جميع مقاطعات نواكشوط لصالح مختلف الإدارات العملية.

**السيد سيد محمد ولد عبد القادر**



بصفتي مراقب الضرائب لدى مصلحة التحصيل بإدارة المؤسسات العمومية، أقوم أساسا بتوزيع الكشوف الجبائية وإشعارات التحصيل الفوري المشفوعة بجدولة المستحقات الجبائية، حيث عملنا على توزيع أكثر 50 إشعارا ولاحظنا تجاوبا لافتا من طرف المكلفين، حيث تمت العمليات بصفة طوعية ودون الحاجة إلى اللجوء لإجراءات التحصيل الجبري.

**السيد محمدن محمد عبد الله حدو**

### 3. تكريم الزملاء المستفيدين من حقهم في التقاعد

ممثلاً للسيد المدير العام للضرائب، وبحضور الأطر ومسؤولي المصالح، أشرف السيد هنون محمد أحمد، مدير الفحص والمسوح الضريبية، يوم الأربعاء 28 ديسمبر 2025، على حفل تكريم الزملاء المستفيدين من حقهم في التقاعد، حيث شكلت هذه المناسبة فرصة للتبوية بما تحلّى به المعنيون من التزام مهني ومثابرة وانضباط طيلة مسارهم الوظيفي، وما قدموه من جهود أسهمت في خدمة الإدارة الجبائية وتعزيز أدائها، مع الإشادة بحسن السلوك والقيم المهنية التي ميّزت مسيرتهم.



وبهذه المناسبة، عبّر السيد إبراهيم ديلال، مفتش ضرائب متقاعد، عن بالغ امتنانه وشكره على هذه اللفتة الكريمة، مشيداً بروح الأخوة والتسامح والتضامن التي طبعت الحفل، وبما لقيه من ود واحترام خلال سنوات عمله، كما أعرب عن عرفانه للسيد المدير العام للضرائب.

## 4. زيارة وفد من وكالة خبراء فرنسا ووزارة المالية الفرنسية للمديرية العامة للضرائب

في إطار التخطيط لأنشطة سنة 2026، انعقدت يوم 17 ديسمبر 2025 جلسة عمل بمكتب المدير العام للضرائب جمعت مع ممثلين عن وكالة خبراء فرنسا ووزارة المالية الفرنسية، حيث شكل هذا اللقاء فرصة لتجديد التأكيد على أهمية استمرارية التعاون، وضمان تثمين المكتسبات ومواصلة الإصلاحات بعد اختتام المشروع، في انسجام مع التوجهات التي يكرسها المخطط الاستراتيجي الخماسي للمديرية العامة للضرائب.

وتركزت المباحثات حول عدد من الأولويات، من بينها توحيد الفوترة ومواءمة النصوص التنظيمية مع أفضل الممارسات الدولية، وأهمية تأطير دور الخبراء المحاسبين والمستشارين الجبائيين، إضافة إلى إعداد مرجع لجودة الخدمات الجبائية، كما تم التطرق إلى مشروع مركز البيانات باعتباره دعامة أساسية لأمن المعلومات، وإلى أهمية تقاطع المعطيات في دعم المراقبة الجبائية.

وقد توسعت النقاشات لتشمل أيضا الجوانب التنظيمية، لاسيما الهيكل التنظيمي، وبطاقات التوصيف الوظيفي، وتسيير الأرشيف، مع الاستفادة من التجارب الدولية لدعم مسار تحديث الإدارة الجبائية.

## 5. مشاركة المديرية العامة للضرائب في الورشة الجهوية لاستباق ومعالجة النزاعات الضريبية

احتضنت العاصمة العاجية ابيدجان في الفترة ما بين 02 و05 دجمبر 2025 ورشة جهوية حول استباق ومعالجة النزاعات الجبائية في إفريقيا الغربية، والمنظمة من طرف المركز الجهوي للمساعد الفنية التابع لصندوق النقد الدولي، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والنقدية لدول غرب إفريقيا. حيث عملت هذه الورشة من تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين استيعاب المسارات والصعوبات وتعزيز القدرات المرتبطة بالنزاعات الجبائية،
  - ترسيخ الامتثال لأفضل الممارسات الدولية طبقا لنتائج TADAT في مجال النزاعات الجبائية،
  - اكتساب طرق تسيير وتوجيه الإصلاحات المتعلقة بالنزاعات ما بعد TADAT،
  - تحديد إطار منسجم واستباقي في مجال تسيير النزاعات في المنطقة وفقا للنظام القانوني لكل دولة.
- وقد تم تمثيل المديرية العامة للضرائب في أشغال هذه الورشة بوفد ضم كل من:
- أبوبكر كان عن إدارة النزاعات والتشريع،
  - أحمد سالم أسامة عن إدارة الرقابة الجبائية،
  - مولاي محمد لمرابط عن إدارة المعلوماتية والدراسات والإصلاح الجبائي.



## 6. دورة تكوينية حول جباية المحروقات

شاركت المديرية العامة للضرائب في دورة تكوينية حول جباية المحروقات نظمتها وزارة المالية بالتعاون مع مشروع دعم التكوين في المالية العمومية (P2FP) وذلك خلال الفترة من 10 إلى 13 نوفمبر 2025، بهدف المساهمة في تحليل الإشكاليات المتعلقة بجباية المحروقات وخاصة البترولية منها نظرا لأهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

وقد تم تكريس الأشغال بالدرجة الأولى لتحليل مفصل لأهم الضرائب البترولية وطرق احتسابها استنادا على الممارسات الدولية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى فقد مكنت هذه الدورة من دراسة المبادئ التوجيهية المطلوبة لتصوير نظام جبائي بترولي فعال ومتوازن قادر على جذب المستثمرين والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية، وفي نفس السياق، تم تقديم عروض حول طرق تقييم مردودية مشروع بترولي، ودراسة المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في اتخاذ القرارات بما في ذلك مقاربات تسيير المخاطر المتعلقة بقطاع المحروقات.

وعلى صعيد آخر، تم التركيز على الآليات المتعلقة بوحدات تسيير واستغلال الحقول البترولية خاصة المتعلقة منها باتفاق التعاون بين موريتانيا والسنغال في مجال تسيير حقل السلحفاة الكبير-احميم (GTA)، حيث تم التطرق للنظم التي تحكم العلاقات بين الدولتين والشركات البترولية مع تسليط الضوء على الرهانات القانونية والفنية والجبائية لهذه العلاقة الاستراتيجية.



## 7. دورة تكوينية حول دليل النزاعات الجبائية ودليل التحصيل الجبائي

في إطار مشروع دعم التكوين في مجال المالية العمومية، تم تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة موظفي المديرية العامة للضرائب بقاعة التكوين لوزارة المالية، وذلك خلال بداية شهر ديسمبر 2025، حيث تم تخصيص الدورة الأولى لاستخدام دليل التحصيل الجبائي، فيما تناولت الدورة الثانية دليل إجراءات النزاعات والإجراءات الولائية.

وقد أشرف على تأطير هاتين الدورتين فريق تكوين يتشكل من رئيسة مصلحة النزاعات بالمديرية العامة للضرائب الموريتانية وخبير من المديرية العامة للمالية العمومية الفرنسية (DGFIP)، وقد مكنت هذه الدورات من عرض شامل للإطارين التنظيمي والتوجيهي في هذا المجال، كما وفرت توضيحات عملية وتطبيقية حول أفضل أساليب العمل والتقنيات المعتمدة.



## 8. حفل تكريم المتفوقين من خريجي مدارس تكوين المالية العامة في فرنسا

أشرف السيد مدير ديوان الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، بمقر المعهد الموريتاني الفرنسي في نواكشوط، على حفل تكريم المتفوقين من خريجي مدارس تكوين المالية العامة في فرنسا، حيث تم تنظيم هذا الحفل بالتعاون مع برنامج دعم التكوين في المالية العمومية (P2FP) ومصلحة التعاون والعمل الثقافى بالسفارة الفرنسية، بحضور المدير العام للضرائب وعدد من الأطر والمسؤولين. وشمل التكريم مجموعة من الموظفين الذين تميزوا بأدائهم الأكاديمي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، من بينهم عدد من موظفي المديرية العامة للضرائب، وهم يعقوب كيسي، ودحمان ولد محمد سالم، ونسبية محمّدو، ويأتي هذا الحدث تمشيناً لجهودهم العلمية والمهنية، وتكريساً لأهمية التكوين المستمر باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز الكفاءات الوطنية والارتقاء بأداء الإدارة العمومية.

## 9. دعم مصالح المديرية العامة للضرائب بسيارات رباعية الدفع

أشرف المدير العام للضرائب، بتاريخ 09 يوليو 2025، وبحضور عدد من الأطر، على استلام ثمانية سيارات رباعية الدفع تم تخصيصها لتعزيز قدرات الإدارات العملياتية، وشملت إدارة المؤسسات الكبرى، وإدارة المؤسسات المتوسطة، وإدارة المؤسسات العمومية، إضافة إلى الإدارات الجهوية الثلاثة.

وتندرج هذه المبادرة في إطار الجهود الرامية إلى تحسين ظروف العمل الميداني وتوفير الوسائل اللوجستية الضرورية، بما يساهم في رفع فعالية التدخلات، وتعزيز أداء مهام التحصيل الجبائي، ودعم الحضور الميداني للإدارة الجبائية.



## دليل المكلف بالضريبة

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات	
المواد من 118 إلى 109	40% 25% 15% (انظر الجدول)	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة على المرتبات والأجور
المواد من 248 إلى 209	18% - 16%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة على القيمة المضافة
المواد من 280 إلى 274	16%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة على العمليات المالية
المواد من 293 إلى 290	انظر الجدول	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الرسم على تذاكر الرحلات المتجهة خارج البلاد
المواد من 289 إلى 281	10% - 5% - 0,1%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الرسم الخاص على التأمينات
المادة 293 مكررة إلى المادة 293 مكررة 5	5%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الرسم الخاص على خدمات الاتصالات
المواد 293 مكررة 8 إلى 293 مكررة 13	0,1%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة على المعاملات الالكترونية
المواد 258 إلى 266 مكررة	انظر الجدول	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة الانتقائية

الضرائب الشخصية

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات	
المواد من 130 إلى 119	20% - 10%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	قبل فاتح ابريل	الضريبة على دخول الاموال المنقولة

الضرائب الخاصة

المرجعية القانونية	النسبة	تاريخ الدفع	تاريخ ايداع التصريحت	
المادة 131	2,5%	مطابق لتاريخ ايداع التصريحت	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الاقتطاع من المنبع على الخدمات التي يؤديها المقيمون
المواد 132 و 133	15%	مطابق لتاريخ ايداع التصريحت	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الاقتطاع من المنبع على الخدمات التي يؤديها غير المقيمين
المواد من 134 الى 136	2%	اقتطاع تلقائي	اقتطاع تلقائي	الاقتطاع من المنبع على المبالغ التي تدفعها الخزينة
المادة 137	18%	مطابق لتاريخ ايداع التصريحت	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الاقتطاع من المنبع على الأكرية

## ضرائب ذات صفة دورية

المرجعية القانونية	النسبة	تاريخ الدفع	تاريخ ايداع التصريحت	
المواد من 1 الى 67	حسب نظام فرض الضريبة (2,5% - 25%) او (2- %25)	31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	آخر أجل للتصريح 31 مارس،	الضريبة على الشركات
المواد من 68 الى 98	حسب نظام فرض الضريبة (2,5% - 30%) او (3%)	31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	آخر أجل للتصريح 31 مارس،	الضريبة على ارباح اعمال الاشخاص الطبيعيين
المواد من 99 الى 108	10 %	مطابق لتاريخ ايداع التصريحت	آخر أجل للتصريح 01 مارس	الضريبة على الدخول العقارية
المواد من 184 الى 196	انظر الجدول	مطابق لتاريخ ايداع التصريحت	آخر أجل للتصريح 30 ابريل	الرسم على المهنة
المواد من 150 الى 158	0,6%	مطابق لتاريخ ايداع التصريحت	آخر أجل للتصريح 01 فبراير	الرسم على التدريبات

## الضرائب السنوية